

الأزمة لكثيرين حين تعني فرصة للبعض: المنفعة الخاصة وتعليم اللاجئين السوريين

فرد فان لوين، الامين العام للدولية للتربية

تتصدر الحرب في سوريا الصفحات الأولى للصحف منذ ست سنوات ولغاية الآن. لقد شهدنا محنة الذين استطاعوا النزوح، ومواسم الشتاء الطويلة في خيم مخيمات اللاجئين، وندرة كل شيء. ولكن لا يقال سوى القليل عن مصير الأطفال اللاجئين حين يتعلق الأمر بتعليمهم. هل لديهم مدارس يلتحقون بها؟ من يعلمهم؟ الدراسة الجديدة "الإستثمار في الأزمة (سلعنة التعليم): مشاركة القطاع الخاص في تعليم اللاجئين السوريين"، التي أعدتها كل من فرانسيس مناشي وزينا زخريا من جامعة ماساتشوستس تسلط الضوء على هذه التساؤلات. تم دراسة وضع ٩٠٠ ألف طفل سوري من اللاجئين غير الملتحقين بمدارس في البلدان التي تستضيفهم، حيث تراوح معدلات التحاق هؤلاء بالمدارس ما بين ٧٠ في المئة في الأردن و ٤٠ في المئة في لبنان و ٣٩ في المئة في تركيا.

من الواضح أنه يوجد نقص بتوفير التعليم للأطفال اللاجئين، والقطاع الخاص يعمل بنشاط في هذا المجال. نعلم من نعومي كلاين، التي صاغت مصطلح "رأسمالية الكارثة"، أنه كلما وقعت أزمة أو كارثة طبيعية، لا يستوجب الأمر وقتاً طويلاً ويتدخل القطاع الخاص. في حالة التعليم في حالات الطوارئ، لا يعرف إلا القليل عن نطاق وأهداف المشاركة الخاصة. تسعى هذه الدراسة الجديدة الى سد هذه الفجوة. تشير الدراسة الى زيادة مشاركة القطاع الخاص منذ عام ٢٠١٥، إذ شارك ١٤٤ جهة غير تابعة لدول في الأردن ولبنان وتركيا. ويشمل ذلك ٤٦ شركة و ١٥ مؤسسة خاصة، يتخذ معظمها من الشمال العالمي مقراً رئيسياً له، كما أن ٦١ في المئة منها لا يضع التعليم في صلب مهماته الرئيسية.

ما هي الدوافع – الغير مرتبطة بالهدف التعليمي والتربوي - التي تجذب القطاع الخاص الى هذا المجال؟

تستكشف الدراسة طبيعة مشاركة القطاع الخاص في تعليم اللاجئين السوريين. وتثير الدراسة تساؤلات حول دوافع الربح التي تقود جهات القطاع الخاص والتي قد تتعارض مع ما هو أفضل للأطفال اللاجئين، بما في ذلك حقهم في التعليم الجيد.

وعلاوة على ذلك، فإن جزءا من الاتجاه الجديد "للرأسمالية الخيرية"، الذي يؤثر بشكل متزايد على سياسات وبرامج التعليم، هو إشراك الجهات الخاصة في تعليم اللاجئين السوريين، مما قد يسهم في تفويض الحكومة الديمقراطية والمساءلة في التعليم الذي كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالحوار الاجتماعي، والعمليات التشريعية وفي حين أن تدخل الجهات الفاعلة الخاصة قد يكون أمرا لا مفر منه في سياقات أزمة معينة، فإن الدراسة تكشف عن مجالات اهتمام واضحة. ويبدو أن الجهات الفاعلة في الميدان غير منسقة بما فيه الكفاية، مما يؤدي إلى اختلالات وازدواجية في الخدمات - وهي حالة تزداد سوءا من خلال عدم كفاية الاتصال بين الجهات الخاصة الفاعلة والدولة.

كما سلطت الباحثتان الضوء على أن أصحاب المصلحة في القطاع الخاص غالبا ما يركزون بشكل كبير على دور التكنولوجيا ووجودها في التعليم. وهذا التشديد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر مشكوك فيه نظرا لندرة الموارد، حيث تفتقر المدارس في أغلب الأحيان إلى البنية الأساسية والأدوات الأساسية. هل يحتاج الأطفال إلى حاسوب الكتروني عندما لا يكون لديهم مقاعد للجلوس، ولا مراحيض في المدرسة؟ وفي هذا الصدد، ينصح الحكومات أن تأخذ بخبرة المعلمين ونقاباتهم- فهم جزء حيوي من الاستجابة الإنسانية في مجال التعليم - لضمان أن تكون التدخلات محددة السياق ومناسبة للواقع في الصفوف الدراسية.

وأخيرا، فإن مشاركة الجهات الخاصة الفاعلة في تعليم اللاجئين السوريين تترجم إلى نفوذ سياسي، حيث أصبحت العديد من الشركات صانعة قرار رئيسية في عملية وضع سياسات تعليم اللاجئين. ويمكن لهذا الأمر أن يؤدي إلى زيادة وتعزيز التعليم الخاص وبيئات التعليم الغير النظامية. وهذا أمر في بالغ

الصعوبة بسبب الافتقار العام للمساءلة من حيث جودة التعليم والإنصاف، كما أظهرت دراسات سابقة
للدولية للتربية .

ويظهر هذا التقرير ضرورة التزام جميع الحكومات بالوفاء بحقوق جميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال
اللاجئين. ويشمل ذلك توفير التعليم العام الجيد والشامل للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الحكومات
أيضا تنظيم مشاركة الجهات الخاصة الفاعلة ضمن أطر قانونية واضحة تعالج سلعة التعليم في البيئات
الهشة. وعلينا أن نتصدى لاستغلال المحتاجين .

لا يمكن وصف السعي إلى الربح من المحتاجين الا بأنه عمل غير أخلاقي.